SINAI Journal of Applied Sciences 13 (4) 2024 521-536

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg

SCREENED BY iThenticate Professional Plagiarism Prevention

SINAI Journal of Applied Sciences

Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527

ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

SOCIO-ECONOMIC EFFECTS OF UNEMPLOYMENT ON EGYPTIAN SOCIETY

ElShimaa R. Hefny[1*]; A.A.A. AbdelGhafaar[2]; A.I. Dahshan[3] and M.A. ElSayed[4]

1. Dept. Environ. Admin., Legal and Econ. Sci., Inst. Environ. Stud., Arish Univ., Egypt.
2. Dept. Econ. and Financial Legislation, Fac. Laws, Aswan Univ., Egypt.
3. Dept. Econ. and Econ. Legislation, Fac. Laws, Zagazig Univ., Egypt.
4. Dept. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 02/06/2024
Revised: 22/06/2024
Accepted: 07/07/2024

Keywords:
Unemployment,
social,
psychological, economic
effects,
Egypt.

ABSTRACT

The research aims, in general, to shed light on the reality of the unemployment crisis and the economic indicators associated with this crisis in Egypt, by measuring the social and economic effects of unemployment on Egyptian society. The problem of the research is that the available labor force has become greater than the available job opportunities, which has left many of the members of society without jobs, which leads to the problem of unemployment, so the research discusses whether the unemployment rate affects the economic and social aspects. The results of the research showed that the total number of unemployed people in Egypt reached its maximum at about 17,830 million people in 2001, while it reached Its minimum was about 2,136 million people in 2007, and it reached about 2,170 million people in 2021, with an average of about 4,890 million people, during the period (2000-2021). It was also found that the total number of unemployed people in Egypt decreases annually by a statistically significant amount, amounting to about 447.3 thousand people, representing about 5.9% of the general average of the total number of unemployed people in Egypt, during the study period. The study recommends the necessity of working to provide job opportunities for the unemployed so that this does not cause They have obstacles, whether economic, social, or psychological illnesses.

المقدمة والمشكلة البحثية

تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية، بما فيها مصر، لما لها من تأثير شديد على الاقتصاد والمجتمع، كما أن التأثير السلبي لهذه القضية على الأمن القومي يدق ناقوس الخطر منذ سنوات. تتزايد أعداد العاطلين عن العمل عاماً بعد عام، مما يؤثر بشكل كبير على نمو وتطور المراهقين، مما يؤثر على فرصهم في الاستقرار والزواج والمشاركة في الحياة الاجتماعية، كما يحرمهم من رضاء بعض الأمور الاقتصادية. الرغبات. الدخل غير المستقر يمنعهم من التمتع بحياة كريمة وعدم القدرة على المشاركة في الأنشطة والتفاعلات الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تفكك اجتماعي **(البطران وعطا، 2003؛ محيي الدين وعبيد الله، 2016)**.

تؤدي البطالة وآثارها إلى انتشار ظواهر اجتماعية ونفسية يمكن أن تتحول إلى أمراض تصيب الفرد والمجتمع، مثل اليأس والانطواء، مما يؤثر على صحة النسيج الاجتماعي وبالتالي البنية الاقتصادية والسياسية لأي بلد. وأخيرا، تؤدي البطالة إلى فقدان الشباب للمهارات التي تعلموها في البرامج التعليمية أو التدريب أو العمل، فضلا عن عدم ثقتهم في قدرتهم على الحصول على عمل، مما يؤدي إلى ظواهر سلبية مثل البطالة. ونتيجة لذلك، نرى ظواهر جديدة تنتشر حول العالم، حيث يتجه رأس المال إلى استيراد المهارات التي يحتاجها من أي مكان في العالم، مما يؤثر على توزيع البطالة **(قرطام، 2017؛ يوسفد وعز الدين، 2019)**.

مشكلة الدراسة

تعتبر مشكلة البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والتنموية التي تهدد بشكل جدي استقرار وأمن ومستقبل المجتمع المصري، الذي يعاني من وفرة الأيدي العاملة، في ظل ندرة شديدة في رؤوس الأموال والاستثمار، وفي ظل ارتفاع معدل الزيادة السكانية والتي اقتربت من نحو

* **Corresponding author: E-mail address:** sa7afanow@gmail.com
https://doi.org/10.21608/sinjas.2025.295346.1269
2024 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

2.4% سنوياً، الأمر الذي أدي إلى وجود اضطرابات، واختلالات توازنيه في هيكلة الاقتصاد المصري الداخلية والخارجية، والمتمثلة في الاختلال في ميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار، وبالتالي الإنتاج والاستهلاك، كما ساهمت مجموعة من التغيرات الخارجية في انخفاض معدلات الاستثمار، وبالتالي زيادة حجم البطالة، حيث لا يتوازن الطلب مع العرض، فأصبحت الأيدي العاملة المتوفرة تزيد عن فرص العمل المتاحة، الأمر الذي ترك الكثيرين من أفراد المجتمع دون وظائف، مما أدي إلى وجود مشكلة البطالة، وبالتالي تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: هل يؤثر معدل البطالة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية

أهداف الدراسة

يهدف البحث بصفة عامة إلى إلقاء الضوء على واقع أزمة البطالة، والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بهذه الأزمة في مصر، وذلك من خلال قياس الأثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة على المجتمع المصري.

أهمية الدراسة

استحوذت أزمة البطالة على اهتمام كثير من الاقتصاديين للسعي إلى تحديد طبيعة وقوة واتجاه العلاقة بين معدل البطالة، والنمو الاقتصادي باستخدام الأساليب الاقتصادية، من أجل توجيه السياسات الاقتصادية، وتخطيط القوي العاملة، من حيث سياسات التعليم، والتدريب لعلاج مشكلة البطالة، التي تمثل أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري.

وتأتي أهمية الدراسة من خلال الأهمية المتزايدة لازمة البطالة في الاقتصاد العالمي عامة، والمقتصد المصري خاصة، حيث تساهم هذه الدراسة في الكشف الأثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة على المجتمع المصري

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الدراسات النظرية والاقتصادية، والمنهج الكمي القياسي، ونماذج السلاسل الزمنية، كما تم استخدام الأسلوب الاستنباطي، بهدف استعراض الإطار النظري لأزمة البطالة، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وبعض المتغيرات الاقتصادية القومية.

النتائج والمناقشة

تطور عدد المتعطلين في مصر طبقاً للجنس

يوضح جدول 1 تطور عدد المتعطلين في مصر طبقاً للجنس خلال الفترة (2000-2021)، ومنه تبين أن:

تطور عدد المتعطلين عند الذكور

تشير الأرقام الواردة بجدول 1 أن عدد المتعطلين من الذكور في مصر، قد بلغ حده الأقصى حوالي 9832 مليون نسمة عام 2002، في حين بلغ حده الأدنى حوالي 1013 مليون نسمة عام 2009، وقد بلغ المتوسط العام لعدد المتعطلين من الذكور في مصر، حوالي 2870 مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (2000-2021).

وتوضح المعادلة رقم (1) بجدول 2 الاتجاه الزمني العام لتطور عدد المتعطلين من الذكور في مصر، خلال الفترة (2000-2021)، وتشير النتائج المتحصل عليها أن عدد المتعطلين من الذكور في مصر يتناقص سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً، بلغ حوالي 267.3 ألف نسمة، تمثل نحو 9.3% من المتوسط العام لعدد المتعطلين من الذكور في مصر، خلال فترة الدراسة. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة نحو 0.35، إلى أن نحو 35% من التغير في عدد المتعطلين من الذكور في مصر، تعزى إلى التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

تطور عدد المتعطلين عند الإناث

أكدت الأرقام الواردة بجدول 1 أن عدد المتعطلين من الإناث في مصر، قد بلغ حده الأقصى حوالي 9545 مليون نسمة عام 2000، في حين بلغ حده الأدنى حوالي 811 مليون نسمة عام 2021، وقد بلغ المتوسط العام لعدد المتعطلين من الإناث في مصر، حوالي 2020 مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (2000-2021). وتوضح المعادلة رقم (2) بجدول 2 الاتجاه الزمني العام لتطور عدد المتعطلين من الإناث في مصر، خلال الفترة (2000 - 2021)، وتشير النتائج المتحصل عليها أن عدد المتعطلين من الإناث في مصر يتناقص سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً، بلغ حوالي 180.6 مليون نسمة، تمثل نحو 8.9% من المتوسط العام لعدد المتعطلين من الإناث في مصر، خلال فترة الدراسة. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة نحو 0.23، إلى أن نحو 23% من التغير في عدد المتعطلين من الإناث في مصر، تعزى إلى التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

تطور إجمالي عدد المتعطلين في مصر

باستعراض الأرقام الواردة بجدول 1 الإشارة إليه، تبين أن إجمالي عدد المتعطلين في مصر، قد بلغ حده الأقصى حوالي 17830 مليون نسمة عام 2001، في حين بلغ حده الأدنى حوالي 2136 مليون نسمة عام 2007، وقد بلغ المتوسط العام لإجمالي عدد المتعطلين في مصر، حوالي 4890 مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (2000-2021). وتوضح المعادلة رقم (3) بجدول 2 الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي عدد المتعطلين في مصر، خلال الفترة (2000-2021)، وتشير النتائج المتحصل عليها أن إجمالي عدد المتعطلين في مصر يتناقص سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً، بلغ حوالي

جدول 1. تطور أعداد المتعطلين في مصر حسب للجنس خلال الفترة (2000-2021)

(العدد: مليون نسمة)

السنوات	أعداد المتعطلين من الذكور	%	أعداد المتعطلين من الإناث	%	الإجمالي العام لعدد المتعطلين في مصر
2000	7435	43.79	9545	56.21	16980
2001	8518	47.77	9312	52.23	17830
2002	9832	90.46	1037	9.54	10869
2003	1187	52.97	1054	47.03	2241
2004	9426	88.62	1211	11.38	10637
2005	1194	48.73	1256	51.27	2450
2006	1208	49.61	1227	50.39	2435
2007	1078	50.47	1058	49.53	2136
2008	1078	50.28	1066	49.72	2144
2009	1013	42.60	1365	57.40	2378
2010	1987	59.30	1364	40.70	3351
2011	1822	57.24	1361	42.76	3183
2012	1942	56.70	1483	43.30	3425
2013	2084	57.11	1565	42.89	3649
2014	2052	56.28	1594	43.72	3646
2015	2032	55.64	1620	44.36	3652
2016	1948	54.07	1655	45.93	3603
2017	1853	53.43	1615	46.57	3468
2018	1554	54.62	1291	45.38	2845
2019	1122	50.43	1103	49.57	2225
2020	1413	62.55	846	37.45	2259
2021	1359	62.63	811	37.37	2170
المتوسط	2870	-	2020	-	4890

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب القوي العاملة، أعداد متفرقة.

جدول 2. معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور أعداد المتعطلين في مصر طبقاً للجنس خلال الفترة (2000-2021)

رقم المعادلة	المتغيرات المدروسة Ys	معادلة الاتجاه الزمنى العام	F	R^2	معدل التغير السنوي %
1	**أعداد المتعطلين من الذكور (مليون نسمة)**	$Y_i = 5944.05 - 267.8\ T_i$ (5.61)** (- 3.31)**	11.00**	0.35	- 9.3
2	**أعداد المتعطلين من الإناث (مليون نسمة)**	$Y_i = 4096.7 - 180.6\ T_i$ (4.30)** (- 2.49)*	6.19*	0.23	- 8.9
3	**إجمالي عدد المتعطلين في مصر (مليون نسمة)**	$Y_i = 10040.72 - 447.9\ T_i$ (6.01)** (- 3.52)**	12.40**	0.38	- 9.2

(*) معنوي عند مستوي معنوية (0.01)، (**) معنوي عند مستوي معنوية (0.05)

حيث إن:

$\mathbf{Y_i}$ = القيمة التقديرية لعدد المتعطلين بالمليون نسمة في السنه.

$\mathbf{T_i}$= متغير يعبر عن الزمن بالسنوات.

i = 1، 2، ..... ، 22.

المصدر: نتائج الحاسب الآلي للأرقام الواردة بجدول (1).

447.3 ألف نسمة، تمثل نحو 9.2% من المتوسط العام لإجمالي عدد المتعطلين في مصر، خلال فترة الدراسة. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة نحو 0.38، إلى أن نحو 38% من التغير في عدد المتعطلين من الإناث في مصر، تعزى إلى التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

الآثار الاجتماعية للبطالة في مصر

الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر

بالرغم من قلة البيانات لهذا النوع من الهجرة إلا أن بيانات التعددات تمثل أهم التغيرات التي تعتمد عليها في التغلب على هذه العقبة، حيث تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية، وأتضح أن هناك زيادة في نسبة السكان في الحضر من تعداد لأخر في مصر يصاحبه تدرجاً بالنقص في سكان الريف كنتيجة للتنمية المستمرة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات واجتذابها للكثير من سكان الريف. ومن خلال دراسة أوضاع الهجرة بين محافظات مصر أمكن الوصول الي:

- هناك محافظات جاذبة للمهاجرين (المحافظات الحضرية)، وأخري طاردة لهم (المحافظات الريفية).
- يزيد عدد المهاجرين إلى المحافظات المستقبلة من الذكور عن عدد المجاهرين من الإناث.

أثار الهجرة الداخلية على المجتمع الريفي

يترتب على الهجرة من الريف إلى الحضر أثاراً اجتماعية واقتصادية وديموغرافية مختلفة على المجتمع الريفي والحضري والبطالة منها ما يلي:

- انخفضت القوى العاملة الزراعية الريفية وارتفعت أجور العمال الزراعيين.
- تتركز العمالة في الحضر في الإنتاج الصناعي مما يترتب عليه اختلال التوازن بين قوي تطوير المجتمع.
- زادت الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، مما أدى إلى عدد من المشاكل التي يصعب قياسها مثل الإسكان والنقل والصحة العامة ومؤسسات الخدمة العامة.
- انتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف وارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنماطها نتيجة زيادة سكان الحضر.
- تفكيك الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجموعات التي يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً كالعائلة والأصدقاء.
- زيادة الاهتمام بسكان المدن أدي إلى تخلف أهل الريف عن أهل الحضر، وحدوث فجوة بين قطاعات المجتمع الواحد.
- تلعب الهجرة دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل والثروة، وتخفيف البطالة. وتساهم الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الصناعية الكبرى والمناطق المستصلحة حديثا في النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل، تؤثر الهجرة على التركيب العمري والنوعي للمهاجرين وعلى تكوينهم المهني والعمالة وغيرها إذ تأخذ نسبة الذكور في المجتمع الحضري في الارتفاع التدريجي وتفوق نسبة الإناث وذلك لأن الهجرة تحدث في سن العمالة بدرجة أكبر من فئات السن الأخرى تاركة وراءها من هم في سن الإعالة من الأطفال والشيوخ.
- تعمل الهجرة على ازدحام الأحياء الفقيرة وعواصم الحضر مما يترتب عليه الكثير من المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة والانحراف.

دوافع الهجرة من الريف إلى الحضر

تتشابك دوافع الأفراد إلى الهجرة من الريف إلى الحضر حيث تتركز في البحث عن فرص العمل، أو للأجور المرتفعة، أو للأرض الزراعية الجيدة، أو عملية التصنيع، أو التقدم التكنولوجي أو التغير الثقافي بحيث أمكن تقسيم أو تحديد دوافع الهجرة إلى الآتي:

1- الهجرة بدافع العمل.
2- الهجرة بدافع الدراسة وغالبا في المرحلة الجامعية وما بعدها.
3- الهجرة بسبب الزواج من خارج المحافظ.
4- الهجرة بدافع العودة للموطن الأصلي للفرد بسبب الطلاق أو الترمل.
5- الهجرة بدافع مرافقة أفراد آخرين يكون غالبا الزوج أو الأب أو الأم.
6- الهجرة بدوافع أخرى مثل النكبات المفاجأة أو الميراث أو تحسين مستوى المعيشة وامتلاك أراضي جديدة، أو التعاقد أو التقاعد أو الهجرة الإجبارية.

التوزيع العددي والنسبي للمهاجرين بين الحضر والريف

يوضح جدول 3، عدد المهاجرين وتوزيعهم النسبي بين الحضر والريف حسب اتجاهات الهجرة لعام 2017. وبلغ إجمالي عدد المهاجرين نحو 8.3 مليون مهاجر، يمثلون نحو 8% من سكان مصر، منهم نحو 5 ملايين مهاجر حضري، يمثلون نحو 8% من إجمالي سكان مصر. حوالي 60% من إجمالي المهاجرين في الجمهورية هم إما من مدينة في محافظة أخرى، أو من مدينة في نفس المحافظة، أو من منطقة ريفية في محافظة أخرى، أو كأشخاص ينتقلون إلى المناطق الحضرية في المحافظة. ويشكل أغلبهم نحو 50% من إجمالي المهاجرين بالجمهورية، سواء من الحضر إلى الحضر بنسبة 44% أو من الريف إلى الحضر في نفس المحافظات بنسبة 5.8%. بلغ إجمالي عدد المهاجرين الريفيين حوالي 3.3 مليون نسمة، يمثلون حوالي 39.9% من إجمالي عدد المهاجرين في الجمهورية من المحافظات

جدول 3. توزيع المهاجرين بين الريف إلى الحضر وفقاً لاتجاه الهجرة طبقاً لتعداد 2017

اتجاه الهجرة	عدد المهاجرين	التوزيع النسبي (%)
1- **الهجرة إلى الحضر**		
حضر المحافظة إلى حضر محافظة أخري	643472	7.8
ريف المحافظة إلى ريف محافظة أخري	203698	2.5
حضر محافظة إلى حضر نفس المحافظة	3630401	44
ريف المحافظة إلى حضر نفس المحافظة	479867	5.8
خارج الدولة إلى حضر نفس المحافظة	4328	0.1
الإجمالي	4961766	60.1
2- **الهجرة إلى الريف**		
حضر المحافظة إلى ريف محافظة أخري	189432	2.3
ريف المحافظة إلى ريف محافظة أخري	67968	0.8
حضر محافظة إلى ريف نفس المحافظة	353689	4.3
ريف المحافظة إلى ريف نفس المحافظة	2681428	32.5
خارج الدولة إلى ريف نفس المحافظة	2187	0.0
الإجمالي	3294704	39.9
إجمالي المهاجرين	**8256470**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلة السكانية، العدد (101)، 2021.

الأخرى أو المناطق الريفية في نفس المحافظة، أو أكبر عدد من المهاجرين من المناطق الريفية في المحافظات الأخرى أو من المناطق الريفية في نفس المحافظة. ومن بين هؤلاء، ما يقرب من 36.8% من إجمالي سكان الجمهورية، وحوالي 4.3% هم من المهاجرين من المناطق الحضرية و32.5% من المناطق الريفية في نفس المحافظات.

الهجرة غير الشرعية

تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بموضوع الهجرة غير الشرعية بسبب تزايد هذه الظاهرة من ناحية، وتزايد الاهتمام الإعلامي بهذا السبب لغرق الكثير من الأفراد المهاجرين بتلك الطريقة، ولكي تكون هناك صناعة هجرة ناجحة، فهذا يتطلب نوع من التنسيق ابتداء من المستويات الأعلى وحتى المستويات الدنيا، مما يتطلب إنشاء مجلس قومي للهجرة ويقوم برئاسة رئيس الجمهورية، ويضم جميع الوزارات والهيئات المعنية بالهجرة في مصر، لصناعة ما يسمى بسياسة الهجرة، ويجيب عن أسئلة حول، ما إذا كان يجب أن نشجع الهجرة ونفننها؟، وأين تتجه تيارات الهجرة؟، وأين يجب أن يكون تركيزنا؟، ووضع تصور لعمل اتفاقيات مع الدول الأخرى في مجال الهجرة، وكيف يمكن أن تكون عليه هذه الاتفاقيات؟، وسيكون على هذا المجلس أن يبدأ أيضا في تفعيل قانون الهجرة والاهتمام بتدريب الشباب الراغب في الهجرة، وعمل مراكز نموذجية لهذا الغرض. وإحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر الذي يعتبر من التغيرات المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد افتقارا إلى عملية التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وقد قامت وزارة القوى العاملة بإجراء مسح وطني عن الهجرة غير الشرعية في مصر جرت خلاله مقابلات شخصية مع حوالي 1552 شاباً، من بينهم حوالي 400 شاباً من العائدين من هجرة غير شرعية، وحوالي 1100 من الراغبين فيها، وأشارت النتائج إلى أن المصريين شعب لا يحب الهجرة بطبعه، ولا يقومون بها إلا تحت ضغوط، وعندما يهاجرون يصبح همهم الكبير هو العودة مرة أخرى، ويدلل المسح على ذلك بأن إجمالي المهاجرين المصريين غير شرعيين 8.443 مليون مهاجر من أصل 105.539 مليون نسمة، بما يعادل نحو 8% إجمالي سكان مصر عام 2023، وبالتالي فإن الهجرة في مصر لا تمثل ظاهرة كبيرة ويضاف لما سبق أن ثلثي الهجرة المصرية تقريبا للخارج هجرة مؤقتة. المصري مرتبط بالبلد بشكل غريب وبالرغم من أنه ينتقدها وهو داخلها إلا أنه يشعر بحنين جارف إليها عندما يسافر للخارج، وهناك تناقص في أعداد المهاجرين غير الشرعيين بسبب التشديد الأمني المتزايد سواء على الجانب الأوروبي، أو من الجانب جنوب المتوسط، أما بالنسبة لمصر تشهد منذ فترة تشديداً للحراسة على حدودها حتى أن الجانب الإيطالي يكافئ مصر على مكافحتها للهجرة غير الشرعية، حيث تحصل على ثاني حصة بعد المغرب من عقود العمل السنوية، ولكن في النهاية فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تمثل شيئاً من الناحية الإحصائية.

ويظهر التقييم أن متوسط عمر المهاجرين في مصر هو 35 عامًا، مع نسبة متوازنة من الرجال (50.4%) والنساء (49.6%)، ويعيش أغلبهم (56%) في القاهرة والجيزة، بينما يعيش الباقون من المهاجرين يعيشون في أسوان والغربية، الإسماعيلية، الأقصر، مرسي مطروح، المنوفية، المنيا، بورسعيد، القليوبية، قنا، محافظة البحر الأحمر (الغردقة، شرم الشيخ). - يوجد عدد قليل في شبه جزيرة سيناء (خاصة مدينة دهب) والشرقية وسوهاج والسويس.

أسباب الهجرة غير الشرعية

كشف المسح الوطني الأول عن الهجرة إلى أن أسباب الهجرة غير الشرعية هي:

- البطالة
- انخفاض الدخل وعدم كفايته
- التقليد لمن هم هاجروا وحققوا ثراء بسبب الهجرة غير الشرعية

ومما سبق يتضح أن الأسباب الرئيسية وراء اندفاع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية هو الدافع الاقتصادي بالدرجة الأولى والأخيرة.

الهجرة الخارجية المؤقتة

تمثل بيانات المصريين الذين يحصلون على تصاريح للعمل بالخارج والذين يخرجون في الشكل إعارات، تعاقدات شخصية، إجازات، العاملون على البواخر الأجنبية، والذين يتم اعتبارهم مهاجرين هجرة مؤقتة، ولا تشمل الآتي:

- المصريون الذين يعملون بالخارج بشكل مستقل أو ضمن شركات مصرية تنفذ مشاريع خارج البلاد.
- المصريون المقيمون في الخارج بموجب منح دراسية.
- المصريين العاملين بالسلك الدبلوماسي أو منظمات وهيئات دولية.
- المصريون العاملون في ليبيا والسودان، وذلك لعدم الحاجة إلى تصاريح عمل لدخول هذه الدول نظرًا للجوار الجغرافي.

يُظهر تحليل بيانات جدول 4، الذي يعرض التوزيع العددي والنسبي للمصريين المقيمين في الخارج وفقًا لمنطقة الإقامة خلال الفترة ما بين 2015 و2019، استناداً إلى إحصاءات وزارة الخارجية، أن إجمالي عدد المصريين المغتربين بلغ حوالي 7.4 مليون في نهاية عام 2015. ارتفع هذا العدد إلى نحو 10.2 مليون مع نهاية عام 2017، إلا أنه انخفض مجددًا ليصل إلى حوالي 9 مليون بحلول نهاية عام 2019. قد يُعزى هذا الانخفاض الأخير بشكل رئيسي إلى الظروف التي يمر بها المجتمع الدولي وسلسلة الإجراءات الاحترازية التي أعلنتها 168 دولة حول العالم للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد. تتضمن هذه الإجراءات تعليق الرحلات الجوية وتعطيل الدراسة في بعض الدول بالإضافة إلى فرض الحجر الصحي المنزلي الإجباري في دول أخرى، مما زاد من صعوبة الأوضاع بالنسبة للمصريين المقيمين بالخارج.

تتركز الغالبية العظمى من المصريين المغتربين في الدول العربية، إذ وصل عددهم فيها إلى نحو 4.9 مليون بحلول نهاية عام 2015، وهو ما يمثل قرابة الـ66.5% من إجمالي عددهم الكلي. ارتفع هذا الرقم بحلول نهاية عام 2017 ليبلغ حوالى سبعة ملايين فرد بنسبة تمثل تقريباً الـ68.4% من مجموع المُغتربين المصريين. غير أن الفترات الأخيرة شهدت تراجعا ملحوظاً بسبب ما تمر به دول المنطقة العربية من اضطرابات مثل عدم الاستقرار الأمني في ليبيا والعراق والصراع الدائر في اليمن فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية؛ كل هذه التغيرات أدّت لانخفاض أعداد المصريين المغتربين هناك مرة أخرى وصولا لنحو أربعة ملايين وتسعمائة ألف شخص بنهاية العام الماضي أيّ بما يعادل نسبة مقدرة بـ54.6% مِنْ الإجمالِيِّ العامِّ لعددَ جميع المصريين بالخَارج.

تأتي دول الأمريكيتين في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد المصريين المقيمين فيها، بنهاية عام 2019، نحو 31.1% من إجمالي المصريين المقيمين بالخارج. وتليها الدول الأوروبية بنسبة 12.8%، ومن ثم الدول الآسيوية بنسبة تقارب 1.4% في نفس الفترة الزمنية. فيما سجلت القارة الأفريقية أقل نسبة للمصريين المقيمين بها، إذ تقل نسبتهم عن 0.1% من مجمل المصريين العاملين خارج البلاد بين الأعوام (2015-2019).ويُعزى تتعزى نسب المصريين في تلك المناطق إلى التأثير اللغوي على العمالة المصرية بالإضافة إلى أن مخرجات التعليم لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المهارات المهنية والفنية.

توزيع المصريين المقيمون بالخارج وفقاً لأهم الدول المتواجدين بها

تبرز البيانات الواردة في جدول 5 أعلى نسبة من المصريين المقيمين في الخارج في البلدان الرئيسية من 2015 إلى 2019. وتركز غالبية المصريين في المملكة العربية السعودية، حيث شكلوا حوالي 49.9% في نهاية عام 2017، مقارنة بحوالي 41.7% في نهاية عام 2015 من إجمالي المصريين المقيمين في الدول العربية. وانخفضت هذه النسبة لاحقا إلى حوالي 36.6% بحلول نهاية عام 2019، ربما بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية التي أثرت على المشاريع التنموية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، مما أدى إلى توقفها. وفي الأردن، شكل المقيمون المصريون نحو 23.3% في نهاية عام 2015. انخفض هذا الرقم إلى حوالي 17.8% بحلول أواخر عام 2017 بين جميع المصريين المقيمين في الدول العربية.

جدول 4. التوزيع العددي والنسبي للمصرين بالخارج وفقاً لمنطقة الإقامة خلال الفترة (2015-2019)

(العدد: بالألف)

منطقة الإقامة	2015		2016		2017		2018		2019	
العربية	4938	66.5	6236	65.8	7007	68.4	5687	63.5	4924	54.6
الأوربية	797	10.7	1250	13.2	1048	10.2	884	9.9	1153	12.8
الأسيوية	277	3.7	354	3.7	311	3	96	1.1	128	1.4
الأمريكيتين	1374	18.5	1585	16.7	1836	17.9	2246	25.1	2805	31.1
الأفريقية	44	0.6	46.3	0.5	46	0.4	47	0.5	5.8	0.1
الإجمالي	7430	100	9471	100	10247	100	8958	100	9015	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلة السكانية، العدد (101)، 2021.

جدول 5. التوزيع النسبي للمصريين المقيمين بالخارج في الدول العربية وفقاً لأهم الدول المتواجدين فيها خلال الفترة (2015-2019) (%)

دولة الإقامة	2015	2016	2017	2018	2019
السعودية	41.7	46.9	49.9	44.8	36.6
الأردن	23.3	18.4	17.8	21.9	22.5
الأمارات	14.7	12.3	14	11.4	15.2
الكويت	13.2	8	10	11.9	14.6
قطر	4.3	3.7	3.6	4.4	4.3
السودان	0.02	8	2.2	2.6	3.1
سلطنة عمان	1.1	0.9	0.9	1.1	1.3
البحرين	0.5	0.3	0.3	0.2	0.5
إجمالي أعداد المصريين بالدول العربية	**4937927**	**6236050**	**7007190**	**5686660**	**4923738**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلة السكانية، العدد (101)، 2021.

جدول 6. التوزيع النسبي للمصريين المقيمين بالخارج في الدول الأوروبية وفقاً لأهم الدول المتواجدين فيها خلال الفترة (2015-2019) (%)

دولة الإقامة	2015	2016	2017	2018	2019
إيطاليا	57.7	44.8	38.2	35.7	39.1
فرنسا	5.6	29.2	34.9	41.4	36.1
إنجلترا	11.5	5	6.2	0.7	5.6
روسيا	0.3	0.6	1.1	1.5	3.5
النمسا	3.3	2.6	3.1	3.7	3
ألمانيا	6.02	6.2	5.2	6.3	2.6
اليونان	3.1	2	3.3	1.4	2.6
إجمالي أعداد المصريين بالدول الأوروبية	797366	1249755	1047842	883527	1152468

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلة السكانية، العدد (101)، 2021.

في نهاية عام 2015، بلغ معدل المصريين المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 14.7% من إجمالي المصريين المقيمين في الدول العربية، وارتفع هذا المعدل ليصل إلى نحو 15.2% بحلول نهاية عام 2019. وتلتها دولة الكويت بنسبة تقارب 13.2% في نهاية عام 2015، والتي شهدت أيضًا زيادة لتصل إلى نحو 14.6% مع حلول نهاية عام 2019 من إجمالي عددهم بالدول العربية الأخرى تتراوح نسبهم بين (0.1% -4.4%).

وبلغ عدد المصريين المقيمين بالدول الأوروبية في نهاية عام 2019، حوالي 1.2 مليون شخص، وتأتي على قائمة الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين المصريين، وتوجد أعلى نسبة في كل من إيطاليا وفرنسا، حيث بلغت 36.1%، 39.1% على التوالي بنهاية عام 2019، وقد يكون سبب الإقبال الشديد لهجرة المصريين إلى إيطاليا في أنها من الدول المحببة للكثير من الشباب، وذلك نظرا لقربها في المسافة، وقد يكون لسهولة الحصول على أوراق الإقامة بالمقارنة مع باقي الدول الأوروبية.

الأهمية النسبية للمصريين العاملين بالخارج وفقاً لنوع تصريح العمل

يتبين من بيانات جدول 7 الخاصة بتوزيع تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل في الخارج وفقًا لنوع التصريح (لأول مرة/تجديد) خلال الأعوام 2015-2019، أن هناك انخفاضاً في إجمالي عدد تصاريح العمل الصادرة. فقد تتعزى العدد من 1.3 مليون تصريح عام 2015 إلى حوالي 1.08 مليون تصريح عام 2018، مما يمثل نسبة انخفاض قدرها نحو 18.8%. أما في عام 2019، فقد بلغ إجمالي تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج حوالي 1.1 مليون تصريح مقارنة بحوالي 1.08 مليون تصريح في العام السابق، بما يعكس زيادة طفيفة بنسبة تقريبية بلغت حوالى 2.5%.

تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج وفقاً للحالة التعليمية

تشير بيانات جدول 8 المتعلقة بالتوزيع النسبي للمهاجرين المصريين المقيمين في الخارج وفقاً للحالة التعليمية خلال الفترة من 2015 إلى 2018، إلى أن النسبة العليا من المهاجرين كانت لمن يحملون مؤهلات متوسطة، حيث بلغت حوالي 37.4%. يليهم حملة المؤهلات العليا بنسبة تقريبية تبلغ 29.5% من مجمل التصاريح الصادرة لعمل المصريين بالخارج لعام 2018. بينما سجلت أدنى نسبة بين المهاجرين الذين يحملون مؤهلات فوق المتوسطة بنحو 5.4% من إجمالي عدد المهاجرين عام 2018.

تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج طبقاً لأهم الدول الصادرة لها

يتضح من بيانات جدول 9 التوزيع النسبي لأعلى الدول الصادرة لتصاريح العمل للمصريين بالخارج خلال الفترة (2015-2018) استحواذ الدول العربية على نسبة كبيرة من العمالة المصرية بالخارج، حيث بلغ إجمالي تصاريح العمل (أول مرة/تجديد) حوالي 1.1 مليون تصريح عمل صادرة خلال عام 2018، توجه منهم حوالي 1 مليون تصريح للدول العربية بنسبة استحواذ 97%، وجاءت أكثر 7 دول جذباً للعمالة المصرية على مستوى الدول العربية، والتي توجه إليها عدد كبير من تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج في عام 2018، حيث استحوذت السعودية على حوالى نصف تصاريح العمل للمصريين المقيمين بالخارج، وتليها الكويت في المرتبة الثانية، ثم الأردن، والأمارات، وقطر، وعمان، ولبنان، وأخيراً جاءت إيطاليا في الترتيب السادس على مستوى الدول الأعلى إصداراً لتصاريح العمل، والأولي بالنسبة للدول الأوروبية.

بناء على البيانات المذكورة أعلاه ، كانت هناك زيادة في نسبة المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم من حوالي 2.3% في عام 1970 إلى حوالي 3.5% في عام 2019 ، مسجلة ارتفاعا بنسبة 1.2%. بلغ إجمالي عدد المصريين المقيمين في الخارج حوالي 7.4 مليون في نهاية عام 2015 ، والذي ارتفع إلى ما يقرب من 10.2 مليون بنهاية عام 2017 ثم انخفض إلى ما يقرب من تسعة ملايين بحلول نهاية عام 2019. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى الظروف العالمية الناجمة عن التدابير الاحترازية التي أعلنت عنها ١٦٨ دولة حول العالم خوفاً من تفشي فيروس كورونا، تركز غالبية المصريين المغتربين في الدول العربية، حيث بلغ عددهم حوالي 4.9 مليون شخص بحلول نهاية عام 2015، ما يمثل نحو 66.5% من إجمالي المصريين المقيمين بالخارج. هذا العدد ازداد إلى حوالي 7.7 مليون، بنسبة تصل إلى 68.4% مع نهاية عام 2017. ومع ذلك، شهدنا تراجعا ملحوظًا في الأعداد نتيجة للظروف الحالية التي تمر بها بعض البلدان العربية مثل عدم الاستقرار الأمني في ليبيا والعراق والحرب في اليمن، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية؛ كل هذه التغيرات أدت إلى انخفاض عدد المصريين المقيمين بالخارج إلى حوالي 4.9 مليون بما يعادل نسبة قدرها 54.6% بنهاية عام 2019.

في نهاية عام 2019، احتلت دول الأمريكيتين المرتبة الثانية من حيث تواجد المصريين المغتربين بواقع 31.1% من إجمالي المصريين بالخارج، تليها الدول الأوروبية بنسبة 12.8%، ثم الدول الآسيوية بنسبة 1.4%. ويتركز غالبية المصريين بالمملكة العربية السعودية بنسبة بلغت 49.9% في نهاية عام 2017 مقارنة بـ41.7% في نهاية عام 2015 من إجمالي المصريين المقيمين بالدول العربية؛ غير أن هذه النسبة انخفضت إلى نحو 36.3% في نهاية عام 2019.وفيما يخص عدد المصريين المقيمين بالدول الأوروبية فقد بلغ حوالي 1.2 مليون شخص بحلول نهاية عام 2019، وجاءت إيطاليا وفرنسا على رأس الوجهات المستقبلة للمهاجرين المصريين بواقع نسبتيْ قبول وصلت إلى حوالي (36.1%) و(39.1%) على التوالي بنهاية العام نفسه؛ ربما يعود ذلك لتفضيل الشباب للهجرة إلى إيطاليا لقرب المسافة وسهولة الحصول على أوراق الإقامة مقارنة ببقية الدول الأوروبية.

جدول 7. التوزيع العددي والنسبي لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج طبقاً لنوع التصريح (أول مرة/ تجديد) خلال الفترة (2015-2019) (العدد: بالألف)

السنوات	البيان	نوع التصريح		الإجمالي
		أول مرة	تجديد	
2015	عدد التصاريح	612644	714898	1327542
	(%)	46.1	53.9	100
2016	عدد التصاريح	555311	696942	1252253
	(%)	44.3	55.7	100
2017	عدد التصاريح	423434	744155	1167589
	(%)	36.3	63.7	100
2018	عدد التصاريح	390872	687382	1078254
	(%)	36.3	63.7	100
2019	عدد التصاريح	401355	704306	1105662
	(%)	36.3	63.7	100

المصدر: وزارة الخارجية، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج، أعوام 2015-2019.

جدول 8. التوزيع النسبي للمهاجرين المصريين المقيمين بالخارج وفقاً للحالة التعليمية خلال الأعوام (2015-2018) (%)

الحالة التعليمية	2015	2016	2017	2018
مؤهل أقل من المتوسط وبدون مؤهل	27.7	28.2	27.5	27.6
مؤهل متوسط	40.2	37.8	37.8	37.4
مؤهل فوق المتوسط	4.4	4.9	5.2	5.4
مؤهل عالي	27.7	29.1	29.5	29.5
الإجمالي	100	100	100	100

المصدر: وزارة الخارجية، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج، أعوام 2015-2018.

جدول 9. التوزيع النسبي لتصاريح العمل للمصريين بالخارج خلال الأعوام (2015-2018) (العدد: بالألف)

الدول	2015	2016	2017	2018
السعودية	52.9	54.7	51.2	47.8
الكويت	17.5	17.5	19	21.4
الأردن	12.5	10.2	10.7	11.7
الأمارات	7.6	8.3	9.2	9.3
قطر	4.1	4.1	4.1	3.5
عمان	1	0.9	1.2	1.3
لبنان	0.8	1	1.1	1.2
إيطاليا	1.6	1.5	1.6	1.6
البحرين	0.5	0.7	0.6	0.8
اليونان	0.3	0.3	0.4	0.2
إجمالي الأعداد	1327	1252	1167	1078

المصدر: وزارة الخارجية، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج، أعوام 2015-2019.

وتحتل إنجلترا المركز الثالث بنسبة قدرها (5.6%) ثم روسيا بالمرتبة الرابعة بنسبة (3%)، كمستقبلتين للمصريين المهاجريين بنهاية نفس الفترة الزمنية لعام. الارتفاع التدريجي للمهاجرين الذين اكتسبوا جنسيات أجنبية مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية من حوالي 1166 مواطن عام 2016، إلى حوالي 1329 مواطن عام 2019، أما بالنسبة للمهاجرين الذين لم يحتفظوا بالجنسية المصرية، فقد ارتفع العدد من حوالي ٩٧٢ مواطن عام 2015، إلى حوالي 1409 مواطن عام 2018، بمقدار زيادة بلغت نسبتها نحو 22.5%، بينما انخفض أعداد المصريين بشكل طفيف من عام 2019، مقارنة بعام 2018، بنسبة قدرها نحو 2.9%، وبلغت أعلى نسبة للمهاجرين المصريين بالخارج من الحاصلين على المؤهلات الجامعية (بكالوريوس – ليسانس) بنسبة بلغت نحو 43.2% من إجمالي عدد المهاجرين عام 2019، يليهم ذو المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة 34.1%، وقد يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع معدلات بطالة أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية في مصر، فهي تُعد أحد أهم أسباب ارتفاع معدل هجرتهم، نظراً لندرة فرص العمل وانخفاض الأجور وغلاء المعيشة والرغبة في تحسين الدخل، مقارنة بوفرة فرص العمل وارتفاع الأجور في دول الخليج وأوروبا، وكانت أقل نسبة للمهاجرين المصريين بالخارج للحاصلين على مؤهلات جامعية فأكثر بنسبة قدرها 5.3% من إجمالي عدد المهاجرين عام 2019، وسجلت المنطقة الأفريقية أقل عدد من المصريين المقيمين بها بنسبة أقل من 0.1% من جملة المصريين المقيمين بالخارج في نهاية عام 2019، وقد يرجع انخفاض نسب المصريين في تلك المناطق إلى عامل اللغة بالنسبة للعامل المصري، كما أن المشكلة الأكبر من مخرجات التعليم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل والذي يعتمد على العمالة المهنية والفنية.

الآثار النفسية للبطالة

من الجدير بالذكر أن للعمل دوراً محورياً في الحفاظ على التوازن والاستقرار النفسي، حيث ترتبط هذه الأدوار بحالة الفرد من ناحية العمل أو البطالة. فالعمل يساهم في تنظيم الوقت وتعزيز التواصل الاجتماعي والمشاركة في تحقيق أهداف عامة وتحقيق الذات والهوية الاجتماعية، بالإضافة إلى ممارسة الأنشطة الروتينية. وعلى النقيض، فإن البطالة تؤدي إلى فقدان هذه الفوائد بسبب غياب الدوافع والالتزامات اليومية مما ينتج عنه شعور الشخص بالعزلة وعدم الانتماء، ما يقلل من توافقه وتفاعله مع المجتمع. ومن المهم الإشارة إلى أن بعض الدراسات قد أكدت زيادة الشعور بعدم الرضا عن الحياة بين العاطلين عن العمل مقارنةً بأولئك الذين يعملون بدوام كامل.

ومن هذه الأثار ما يلي:

الاكتئاب

تظهر حالة الاكتئاب بنسب أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك الذين يلتزمون بأداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، مما يؤدي إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم، وكثيراً ما تتمثل هذه الوظائف بالإسراف في تناول المشروبات الكحولية أو بتعاطي المخدرات أو تؤدي به إلى الانتحار.

ومع تزايد أعداد السكان المستمر في مصر وتوقف الحكومة عن تعيين الخريجين، وتطبيق سياسة اقتصادية تقوم على خصخصة المؤسسات والهيئات العامة، انضمت شريحة عريضة من شباب الخريجين إلى طابور العاطلين، وتضاعف عدد المحبطين خصوصاً المتفوقين دراسياً، وهم يرون أبناء الأثرياء والقادرين يستحوذون على فرص العمل المتاحة دون مراعاة للمعاناة التي عاشوها من أجل التفوق طوال سنوات الدراسة، ليتساوى في النهاية مع الكسالى والمتقاعسين، بل ربما كان بعض هؤلاء الكسالى أفضل حظاً من الموهوبين الذين لا يملكون واسطة تدفع بهم إلى الحصول على فرصة متساوية مع الآخرين.

تدني اعتبار الذات (احتقار الذات)

تشكل علاقة الفرد بعمله إحدى ركائز الانتماء الاجتماعي، مما يولد شعورًا بالمسؤولية ويحفز السعي نحو تحقيق الذات. يرتبط هذا الشعور بتحقيق الفرد لهويته المهنية من خلال العمل. ولذلك، فإن انضمام الشخص إلى مؤسسة أو منظمة بشكل رسمي يعزز تقديره لذاته ويدعم اعتبارها. في المقابل، تؤدي البطالة إلى حالة من الضعف والملل وعدم الرضا الذاتي، ما يفضي إلى انخفاض شعور القيمة الذاتية واحترام النفس. إن عدم القدرة على تحقيق الذات نتيجة للبطالة يؤدي بالفرد إلى فقدان الشعور بالارتباط والانتماء للمجتمع، مما يؤثر على روح المواطنة الحقيقية التي تتطلب سلوكيات تنسجم مع أهداف المجتمع وقيمه. بالتالي، تترك البطالة أثرًا سلبيًا كبيرًا على إدراك الشباب لقيمة ذاتهم وتقديرهم لها.

تدهور الصحة الجسمية والبدنية

ينعكس التأثير السلبي للبطالة على الصحة النفسية للفرد، بالتأثير على الصحة الجسمية أيضاً، إذ أن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء.

انتشار الإرهاب

يشكل الإرهاب نمطًا خاصًا من أنماط العنف في المجتمع. عند محاولة فهم ظاهرة الإرهاب، لا يمكن الاعتماد على عامل واحد أو سبب وحيد لتفسير انتشارها؛ إذ توجد مجموعة متنوعة من التغيرات والأسباب التي تختلف في أهميتها النسبية بين المجتمعات المختلفة. وعند دراسة ظاهرة الإرهاب، يتعين التمييز بين التغيرات التي أدت إلى نشأتها والتغيرات التي ساهمت في استمراريتها وتصاعدها.

تتميز الدوافع الكامنة وراء حوادث الإرهاب بالتعدد والتنوع والاختلاف، مما يجعل تصنيفها بدقة أمرًا عسيرًا ليتسع لكل حالات الإرهاب. حيث قد تكون هذه الدوافع سياسية ومؤسسية ترتبط بمشاكل الديمقراطية وعمليات التحول السياسي في المجتمع. أو قد تكون الظروف الاجتماعية مثل البطالة والأمية والجهل والإقصاء الاجتماعي هي المحفزات الرئيسية للانغماس في فكرة الإرهاب ومن هذا المنطلق، يتضح أن البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية للشباب تجعلهم هدفا سهلاً لمروجي ومنظري وداعمي الفكر الإرهابي.، حيث أن البيئات الاجتماعية الفقيرة جداً والمحرومة هي الأكثر قابلية لإنتاج الانحلال الأخلاقي والتطرف الديني، وكلاهما يعنيان مواجهه قيم المجتمع السائدة، وهم أيضاً الأكثر قابلية للخروج عن القانون بصفه عامة، بما في ذلك اللجوء إلى العنف بكل أشكاله الرمزية والمادية ضد المجتمع الذي يعد بالنسبة لهم المسؤول عن واقعهم الاجتماعي المتردي الذي لا يحمل أي أمل في المستقبل.

وقد لا يكون الفقر مبرراً للانتقال إلى التطرف الديني بصفه أليه أو إنتاج العنف ضد المجتمع ولكنه يقيناً أن ييسر التحول إلى مواقع التطرف الأخلاقي والديني، ويوفر لعمليات التجنيد من قبل منظمات العنف والإرهاب بيئة مليئة بالعناصر القابلة بأقل مجهود ممكن التحول إلى أعضاء فاعلين في تلك الجماعات، وقد حققت محافظة القاهرة المعدل الأعلى إذ شهدت 86 حالة، تلتها الجيزة ثم الإسكندرية، والمنيا، والغربية، والقليوبية، وإذا كان العدد المعلن للعام 2017 هو 585 حالة، إلا أنه على الأرجح يزيد على ذلك، إذ يشير عدد من الدراسات والاستبيانات التي اجريت في السنوات القليلة الماضية إلى أن العدد يتراوح بين 2500 إلى 5000 حالة سنوياً في مصر، يقع أكثرها بين الشباب، وأن هذا العدد إلى زيادة لاستمرار المشكلات وتعقدها وتقلص قدره الأفراد على تحملها.

الأثار الاقتصادية للبطالة في مصر

تعد البطالة مشكلة اقتصادية بجانب كونها مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية منتشرة بين جيل الشباب الذي يمثل جيل العمل والإنتاج، والقوة والطاقة، والمهارة والخبرة، وإن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ بين الشباب يؤدي إلى ارتداد تلك الطاقة لتهدمه نفسياً، وتسبب له مشاكل كثيرة، وتتحول البطالة في كثير من الدول إلى مشاكل أساسية معقدة حيث حالات التظاهر والعنف والانتقام توجه ضد الحكم والحكام، وأصحاب رؤوس الأموال فهم المسؤولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة، وتؤكد الإحصاءات أن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية وعجزهم عن تحمل أسرهم، وتزايد عدد العاطلين عن العمل، ويشكل هذا إهدار لعنصر العمل مما يزيد من خطورة مشكلة البطالة، مع ما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية وخيمة، إضافة إلى أن تفاقم حالة البطالة بين الشباب يؤدي إلى نتائج اجتماعية خطيرة حيث تشكل البطالة بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف.

وطبقا للأرقام الرسمية فإن عدد العاطلين في مصر زاد من 1698 مليون عاطل عام 2000، ليصل إلى حوالي 2170 مليون عاطل في أوائل عام 2021، وأن عدد العاطلين زاد بنسبة 128% خلال الفترة (2000-2021)، حيث بلغت نسبة العاطلين نحو 3.6% من جملة قوة العمل عام 2000، وأصبحت نحو 3.25% عام 2021.

وفيما يلي عرض لأهم الآثار الاقتصادية للبطالة على المجتمع المصري، ويمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية لهذه المشكلة على النحو التالي:

فترة البطالة

وتعني المدة التي يظل فيها العامل القادر على العمل بدون عمل، وكلما زادت هذه الفترة كلما تناقصت مهارة وقدرة العامل على العمل، ووفقاً لبحوث العمالة الحالية يتم حساب معدلات البطالة كل ثلاثة شهور في تقارير ربع سنوية، وفي ظل التكنولوجيا السائدة والمتطورة يوماً بعد آخر، فإن هذه الفترة أو أكثر منها طبقاً للمعدلات الرسمية فإنها تكون كافية لفقد الكثير من المهارات التي كان من الممكن اكتسابها؛ بل وتقنينها في خدمة القطاع الخدمي والسلعي والزراعي، وكلما طالت فترة البطالة كلما كانت الخسارة أكبر.

تكلفة البطالة

تقدر تكلفة أو نفقة البطالة بقيمة السلع والخدمات التي كان سينتجها المتعطلون لو لم يتعطلوا، وبناء على ذلك فإن هذا النقص يساهم في انخفاض الدخل الوطني، ومن ثم تساهم البطالة في الحد من انخفاض النمو الاقتصادي المستهدف يضاف إلى ما سبق العبء المالي والإداري الذي يقع على عاتق الحكومة أو الهيئات العامة، حيث نجدها مضطرة إلى دفع الملايين، ويمكن تقدير تكلفة البطالة بعدة طرق منها:

الطريقة الأولى

تقدر تكلفة تعطل الأفراد عن المساهمة في الناتج المحلي أو الناتج الزراعي ويساوي (عدد العاطلين X نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تكلفة البطالة الإجمالية))

أو (عدد العاطلين X نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي (تكلفة البطالة الزراعية))

الطريقة الثانية

تكلفة فقد الدخول من عنصر الإنتاج البشري وما ينتج عنها من فقد لمدخرات واستثمارات شخصية، وكذلك الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات، ويمكن مجازاً حساب هذا النوع من التكلفة) أعداد العاطلين من الريف البطالة الزراعية X متوسط الأجر العامل زراعي)

الأثر على معدلات النمو الاقتصادي (الضرر الإنتاجي)

يوجد ارتباط وثيق بين معدل البطالة وما يُعرف بفجوة الناتج المحلي الإجمالي أو انحراف الناتج الكلي في حالة التوظيف الكامل. وقد قام الاقتصادي آرثر أوكون بتحديد هذه العلاقة من خلال ما يُعرف بقانون أوكون، والذي ينص على أن كل انخفاض بنسبة 1% في معدل البطالة يؤدي إلى زيادة قدرها 2.5% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد أجريت العديد من الدراسات حول قانون أوكون وطرق تحديثه بهدف تحديد مستوى النمو المطلوب للناتج المحلي لتحقيق العمالة المثلى والقضاء على البطالة. ومن المعروف أن أهم مؤشر لقياس الطلب على العمل هو نمو الإنتاج؛ لذا فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني بالضرورة ارتفاع معدلات البطالة.

وفيما يتعلق بمصر، فمنذ التسعينيات يمكن تلخيص الوضع العام بضعف أداء الإنتاج مقارنة بالنمو السريع للقوى العاملة، كما تبين الإحصائيات أن النمو في القوى العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف، كما أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض في نسبة البطالة لا يؤكد على وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ورغم أن معدل النمو إيجابي إلا أنه لا يمكن في الوقت الراهن من تخفيض نسب البطالة بشكل كبير، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد المصري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق فرص عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة.

التسرب من التعليم للجنسين

يوضح جدول 10 والذي يعتمد على بيانات تعداد السكان عام 2021، أن محافظات الوجه القبلي كانت صاحبة النصيب الأكبر من حيث الأهمية النسبية لعدد من لم يلتحقوا بالتعليم من الأساس حيث بلغ عددهم بمحافظات بني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وهي المحافظات الرئيسية المنتجة للقصب حوالي 957473، 1042205، 1786655، 1359411 مليون متسرب، يمثلوا نحو 34.8%، 33.7%، 36.8%، 34.9% على الترتيب من إجمالي عدد السكان في تلك المحافظات لنفس العام، بينما تقل هذه النسب إلى نحو 21.5% لمحافظة أسوان، ونحو 26.8% لمحافظة الأقصر.

وقد بلغ إجمالي من لم يلتحق بالتعليم على مستوى الجمهورية من عمر 4 سنوات فأكثر حوالي 22642259 مليون نسمة، يمثلون نحو 26.8% من إجمالي عدد السكان من أعمار 4 سنوات فأكثر عام 2021. ومما سبق يتبين أنه مع الاهتمام المتزايد والمتنامي بالتعليم الذي يمثل التدريب الإجباري لكل أفراد القوى العاملة بالمجتمع على بعض الأعمال المهنية والمكتبية إلى غير ذلك من الأعمال ترتفع نسب التسرب من التعليم.

وعادة ما يصطدم التطبيق الفعلي لتلك التشريعات بحاجة الأسرة الفقيرة إلى دفع أولادها إلى سوق العمل، وهم دون السن القانونية، وتبين أن السبب الرئيسي وراء عمالة الأطفال هو توقف رب الأسرة عن العمل سواء التوقف الدائم أو الموسمي في القطاع الريفي، ولأن الفقر الناتج عن البطالة بكافة أنواعها هو السبب الرئيسي في وجود الأطفال بأماكن العمل، وتعرضهم للأضرار البيئية، كما أن الأطفال العاملين في مجال الزراعة يتعرضون لمخاطر بيئية جسيمة ترجع إلى طبيعة عملهم فصلا من أبرزها التعرض للمبيدات والأسمدة الكيماوية.

الكساد والركود الاقتصادي

يؤدي ارتفاع نسب البطالة إلى حدوث كساد وركود اقتصادي على المستوى المحلي والوطني في أي بلد، وقد تمتد آثاره أحياناً إلى خارج حدود الدولة، وذلك لأن أسواق العمل تتأثر بعضها ببعض داخل الدولة وبين الدول المختلفة، كما أن البطالة تتسبب في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه، وتؤثر تأثيراً مباشراً في حرمان الدولة والاقتصاد من مساهمات الأفراد العاطلون في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة أنتاج في أي مجتمع وهم الشباب.

أثر البطالة على الفقر وتغير الأنماط الاستهلاكية وتركيز الثروات

معالجة الفقر من خلال متوسط الدخل تعتبر نهجاً غير عادلاً للكثيرين، حيث أن متوسط الدخل ليس معيارًا دقيقًا لتحديد مستوى الفقر والثراء، وبذلك يعتبر مؤشراً ضعيفاً لقياس الفقر. لذا، تعتمد التقارير المحلية والدولية على عدة مقاييس أكثر دقة. وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2022، يبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في مصر حوالي 3.119 مليون فرد، ما يمثل نحو 29.7% من إجمالي السكان في الجمهورية. ونتيجة لذلك، تحتل مصر المرتبة الـ44 بين الدول الأكثر فقراً على مستوى العالم.

كما أشار التقرير إلى أن أغلبية هؤلاء الأفراد يعيشون في محافظات الوجه القبلي بنسبة تصل إلى حوالي 35% من إجمالي السكان هناك. بينما تقل هذه النسبة في محافظات الوجه البحري لتصل إلى نحو 31% فقط. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بإنفاق دولار واحد يومياً تقدر بنحو 3%.وكشف التقرير عن أن أفقر محافظات مصر هي محافظة أسيوط حيث يبلغ عدد الفقراء بها 58% من عدد سكانها، بينما تحتل محافظة بني سويف المركز الثاني حيث يبلغ عدد الفقراء بها 53%، وتأتي محافظة سوهاج في المركز الثالث بنسبة 45%، وقد اتفقت نتائج التقرير الدولي مع ما أصدره معهد التخطيط القومي المصري حيث أشار إلى أن حوالي 3.119 مليون نسمة من المصريين يعيشون تحت خط الفقر يمثلون نحو 29.7% من جملة السكان،

جدول 10. التوزيع الجغرافي للمتسربين من التعليم الأساسي من الذكور والإناث من عمر 4 سنوات فأكثر لعام 2021 (العدد بالفرد)

المحافظات	أعداد السكان (من 4 سنوات فأكثر)	أعداد المتسربين من التعليم للجنسين من عمر 4 سنوات فأكثر				إجمالي المتسربين من التعليم من عمر4 سنوات فأكثر	
		ذكور	% من أجمالي المتسربين من التعليم	إناث	% من أجمالي المتسربين من التعليم	إجمالي	% من أعداد السكان من عمر 4 سنوات فأكثر
القاهرة	8773692	780629	17.05	907926	21.64	1688555	19.25
الإسكندرية	4639703	454629	19.01	535685	23.82	990314	21.34
بورسعيد	685892	53124	15.03	58647	17.64	111771	16.30
السويس	648647	53377	15.95	63943	20.36	117320	18.09
دمياط	1335265	147686	21.47	134915	20.84	282601	21.16
الدقهلية	5791246	612881	20.80	718402	25.26	1331283	22.9
الشرقية	6334200	745507	22.82	908425	29.62	1653932	26.11
القليوبية	5063919	556237	21.19	678160	27.80	1234397	24.38
كفر الشيخ	2980357	376249	24.69	470415	32.29	846664	28.41
الغربية	4503810	439041	19.05	569220	25.88	1008261	22.39
المنوفية	3824515	376834	19.05	492301	26.66	869135	22.73
البحيرة	5491687	784872	27.67	997789	37.58	1782661	32.46
الإسماعيلية	1139339	127999	21.73	152949	27.79	280948	24.66
الجيزة	7624224	910648	22.86	1108161	30.44	2018809	26.48
بني سويف	2748369	412060	29.02	545413	41.06	957473	34.84
الفيوم	3089215	474766	29.41	567439	38.48	1042205	33.74
المنيا	4853250	763122	30.46	1023533	43.59	1786655	36.81
أسيوط	3894552	598731	29.67	760680	40.53	1359411	34.91
سوهاج	4327689	632054	28.22	854117	40.90	1486171	34.34
قنا	2793332	338540	23.60	508592	37.43	847132	30.33
أسوان	1311038	114347	17.09	166896	25.99	281243	21.45
الأقصر	1117677	125204	21.67	174214	32.26	299418	26.79
البحر الأحمر	321905	24099	14.33	28789	18.72	52888	16.43
الوادي الجديد	219007	17284	15.34	23944	22.51	41228	18.82
مطروح	364213	63867	33.04	82420	48.26	146317	40.17
شمال سيناء	396879	41476	20.47	62989	32.42	104465	26.32
جنوب سيناء	90312	9523	20.28	11479	26.48	21002	23.25
إجمالي الجمهورية	84363934	10034816	23.01	12607443	30.93	22642259	26.84

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب التعليم، 2021

كما أن هناك حوالي 6 مليون مواطن لا تصلهم مياه مأمونة، وأن حوالي 4.5 مليون مواطن يعيشون بدون صرف صحي، وأن حجم الأمية يصل إلى حوالي 21 مليون مواطن، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل عام 2021 نحو 3896 دولار، وفقاً لبيانات البنك الدولي.

الأنماط الاستهلاكية

إن الأنماط الاستهلاكية المتبعة من قِبل بعض الأفراد تساهم بشكل كبير في معدلات البطالة بعدد من الدول. إذ أن إقبال المواطنين على السلع المستوردة وإصرارهم على شرائها يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة للعاملين في البلدان التي تصنّع هذه السلع، بينما يحرم الشباب المحلي من فرص العمل في نفس القطاع الذي ينتج سلعاً محلية مشابهة.

إصدار التشريعات المناسبة وتشجيع المشروعات الصغيرة

من أهم التغيرات المؤثرة في عمالة الشباب إصدار التشريعات التي تنظم الحركة في سوق العمل والتي تعمل أيضاً على إزالة العقبات التي تمنع حصول الشباب على

فرص عمل، هذا بالإضافة إلى وضع الأطر والأسس التي تكفل للقطاع الخاص الأهلي أن يعمل دون قيود تمنعه من الحركة والازدهار، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة والمتوسطة والصغيرة، على أن تعمل هذه الأطر على تشجيع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم فرص التدريب للشباب، وتيسير التمويل وترسيخ فكر العمل الحر، وبالتأكيد للبطالة تأثير سلبي على الأنماط الاستهلاكية السائدة حيث أن انخفاض الدخول إلى حد انعدامها يخفض الطلب على بعض السلع الاستهلاكية، وخاصة فيما يتعلق منها بالسلع الرفاهية، كما إنه يجعل النمط الاستهلاكي الغذائي لهؤلاء العاطلين لا يصل إلى حد الكفاف ويجعلهم ضمن دائرة الفقراء طبقاً للمقاييس المحلية والعالمية، والتي كانت تعتمد فيما سبق على توزيع الدخل ولكن أصبحت تعتمد بصفة أساسية على بحوث ميزانية الأسرة لتحديد الفقراء.

التوصيات

في الفترة المقبلة ، تهدف الأمة إلى زيادة خفض معدلات البطالة كجزء من جهودها المستمرة لمعالجة قضايا البطالة المرتفعة نسبيا التي استمرت منذ عام 2010. في البداية بلغت البطالة حوالي 8.9% ، وارتفعت باطراد إلى حوالي 13.4% بحلول عام 2013. ومن خلال تبني مشاريع وطنية واسعة النطاق، تم خلق عدد كبير من فرص العمل، مما ساهم في خفض معدل البطالة إلى ما يقرب من 12% بحلول عام 2017 والوصول لاحقا إلى معدل 7.4% في عام 2021.وتستهدف الحكومة الآن خفضا طموحا في معدل البطالة إلى حوالي 4% بحلول عام 2025. تتضمن إحدى الاستراتيجيات الرئيسية المستخدمة سن قوانين عمل مصممة لتنظيم علاقات العمل بين أصحاب العمل والعمال في مصر بشكل فعال، والتي تلعب دورا حاسما في تشكيل ديناميكيات سوق العمل داخل البلاد:

قانون العمل

يهدف هذا القانون إلى حماية حقوق العمال وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، حيث ينظم هذا القانون حقوق العمال، وواجباتهم، ويحدد شروط العمل، والحد الأدنى للأجور، والحد الأقصى لعدد ساعات العمل.

قانون الاستثمار

يضع هذا القانون الإطار القانوني لزيادة الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الدولية من الخارج إلى داخل الدولة، ومن خلال تشجيع الاستثمار، يمكن أن يتم توفير فرص عمل جديدة، وزيادة النشاط الاقتصادي.

وتؤثر هذه القوانين على بطالة الشباب من خلال توجيه الاستثمارات، وخلق بيئة أعمال إيجابية، وتوفير فرص عمل جديدة، مما يقلل من معدل البطالة بشكل ملموس، ويساعد على تعزيز الاستقرار في السوق، وانقسمت القوانين التي وضعت لتواجه بطالة الشباب إلى:

القوانين العامة لتيسير الأعمال

1- تسهيل الإجراءات المطلوبة لاستصدار تراخيص المنشآت الصناعية.

2- قانون تنظيم ودعم عمل وحدات الطعام المتنقلة.

3- القوانين المتعلقة بالعمل والاستثمار.

ومن أبرز تلك القوانين التي أصدرت للحد من البطالة وتحجيمها:

- قانون العمل المصري رقم (12) لسنة 2003
- قانون الاستثمار المصري رقم (72) لسنة 2017
- قانون الاستثمار في الأماكن الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة رقم (72) لسنة 2017

4- قانون تعزيز وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

ويتم ذلك من خلال البرامج الآتية:

1- الأشغال العامة الذي تهدف إلى إنشاء وتحسين البنية الأساسية في المناطق ذات الدخل المنخفض.

2- برنامج تطوير المجتمع الذي يهدف إلى إدخال المجتمع المحلي في أنشطة إنتاجية.

3- برنامج أنشطة السكان الذي يهدف إلى تخفيض الزيادة السريعة في السكان.

4- برنامج تنمية المشروعات الذي يهدف إلى زيادة فرص التوظف، وتوفير فرص مدرة للدخل في قطاع المشروعات الصغيرة.

5- برنامج التوظيف وإعادة التدريب الذي استهدف العاملين في المشروعات العامة، والخريجين، بغرض الاستجابة لاحتياجات موظفي القطاع العام أثناء إعادة هيكلة الشركات.

6- برنامج التطوير المؤسسي الذي يهدف إلى زيادة قدرة الحكومة على مراقبة تأثير سياساتها الاقتصادية على مستوى معيشة الأفراد.

تشريعات سوق العمل

1-قانون العمل المصري رقم (12) لسنة 2003

2-قانون العمل في القطاع الخاص رقم 82 لسنة 2018

3-قانون التأمين الصحي الشامل رقم (2) لسنة 2018

4-قانون التأمين الاجتماعي رقم (79) لسنة 1975

5-مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية

برامج التدريب والتأهيل المهني

- معاهد التدريب المهني
- برامج التدريب في مشروعات التنمية
- مشروعات الشباب والتشغيل
- برامج تأهيل المهارات الرياضية
- برامج ريادة الأعمال والتنمية الذاتية
- برامج التدريب عبر الإنترنت
- برامج التوظيف والتدريب الحكومية

مبادرات ريادة الأعمال وبرامج تنمية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

1- البرنامج الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة Takafol

2- السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة Mashroak

3- البرنامج الوطني لدعم ريادة الأعمال ENFAP

4- الإعفاءات الضريبية للشركات المتوسطة والصغيرة

5- برامج التمويل من البنوك والمؤسسات المالية

تحسين التعليم والتدريب

1- تطوير المناهج التعليمية

2- تعزيز التعليم المهني والفني

3- تعزيز معايير جودة التعليم العالي

4- الشراكات مع القطاع الخاص

5- تعزيز الابتكار والبحث العلمي

6- تقديم منح دراسية ودعم مالي

المساواة في فرص العمل بين الجنسين والمجتمعات المختلفة

1- قوانين حقوق العمل

2- البرامج التوعوية والتثقيف

3- تشريعات دعم النساء في العمل

4- دعم ريادة الأعمال النسائية

المراجع

البطران، محسن محمود أبو بكر وسهرة خليل عطا (2002). أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على العمالة الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلة عملية، 12 : 2.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أعداد متفرقة). الكتاب الإحصائي السنوي، باب القوي العاملة.

الكتاب الإحصائي السنوي (2021). الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، باب التعليم.

المجلة السكانية، (2021). الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 101.

النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج (2015-2019). وزارة الخارجية.

قرطام، السيدة كمال (2017). محددات بطالة الجامعيين في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1976-2014)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

محيي الدين، عاطف عوض وعبيد الله محجوب عبيد الله (2016). محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية، كلية إدارة الأعمال، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، 13 : 2.

يوسفد، قرايفة، ضو عز الدين ومشري شعيب (2019). المحددات الاقتصادية للبطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر.

الملخص العربي

الآثـــار الإجتمـــاعيـــة والاقتصـــــاديـــة للبطـــالـــة علـــى المجتمـع المصـــري

الشيماء رجب حفني[1]، أيمن أحمد علي عبدالغفار[2]، أحمد إبراهيم دهشان[3]، محمد أحمد السيد[4]

1. قسم العلوم الإدارية والقانونية والاقتصادية البيئية، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش، مصر.
2. قسم التشريعات الاقتصادية المالية، كلية الحقوق، جامعة أسوان، مصر.
3. قسم الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر.
4. قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

يهدف البحث بصفة عامة إلى إلقاء الضوء على واقع أزمة البطالة، والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بهذه الأزمة في مصر، وذلك من خلال قياس الأثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة على المجتمع المصري وتتمثل مشكلة البحث في أنه أصبحت الأيدي العاملة المتوفرة تزيد عن فرص العمل المتاحة، الأمر الذي ترك الكثيرين من أفراد المجتمع دون وظائف، مما تؤدي إلى وجود مشكلة البطالة، لذا يناقش البحث هل يؤثر معدل البطالة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من نتائج البحث أن إجمالي عدد المتعطلين في مصر، قد بلغ حده الأقصى بحوالي 17830 مليون نسمة عام 2001، في حين بلغ حده الأدنى حوالي 2136 مليون نسمة عام 2007، وبلغ حوالي 2170 مليون نسمة عام 2021، بمتوسط بلغ نحو 4890 مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (2000-2021). كما تبين أن إجمالي عدد المتعطلين في مصر يتناقص سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً، بلغ حوالي 447.3 ألف نسمة، تمثل نحو 5.9% من المتوسط العام لإجمالي عدد المتعطلين في مصر، خلال فترة الدراسة، وتوصي الدراسة بضرورة العمل على توفير فرص عمل لعاطلين حتى لا يسبب ذلك لهم عقبات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو امراض نفسية.

الكلمات الإسترشادية: البطالة، الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، مصر.

REVIEWERS:
Dr. Abdelaliem Meshref | abdelaliemmeshref@gmail.com
Faculty of Law, Beni Suef University, Egypt.
Dr. Shemoaa A.M. Oraby | shomoaawad@yahoo.com
Dept. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.